

جهود وثورات لدسترة الحقوق والحريات

الدكتور بومدين محمد

الجامعة الإفريقية العقيد أحمد دراية- أدرار

الملخص:

يهدف هذا المقال إلى دراسة جهود فقهاء نظرية العقد الاجتماعي في محاربة الظلم واضطهاد الشعوب من قبل الحكومات المطلقة، وتأسيس السلطة على العقد الاجتماعي الذي يضمن الحقوق والحريات وتقييد السلطة. كما يسعى إلى بيان تأثير العقد الاجتماعي في الثورات الثلاثة: الإنجليزية والأمريكية والفرنسية ودور هذه الثورات في دسترة حقوق الإنسان وإقامة دول عصرية قوية مبنية على قواعد المساواة والحرية والشفافية والمسؤولية والتداول على السلطة.

Abstract:

This article aims to examine the efforts of the scholars of the social contract theory in the fight against injustice and oppression of peoples by governments absolute authority, and the establishment of authority on the social contract, which guarantees rights and freedoms and restrict the power. It seeks to describe the impact of the social contract in the three revolutions:

The English, the American and the French, and the role of these revolutions in the constitutionalization of human rights and establishment of strong modern states based on equality, freedom and transparency, responsibility and alternating of power.

مقدمة:

لم تتبلور فكرة ضرورة النص على الحقوق والحريات في قوانين أساسية أو وثائق عليا تحفظ هذه الحقوق والحريات وتضمن التمتع بها لكافة أفراد الشعب- على أساس أنها قواعد دستورية أسمى من أي قانون داخل الدولة يخضع له جميع الأفراد، كما تخضع له بالدرجة الأولى جميع سلطات الدولة

سواء التشريعية منها أو التنفيذية أو القضائية - إلا بعد مراحل تاريخية طويلة وجهود مفكرين وفقهاء وثورات عظيمة ضد العبودية والتسلط و الظلم.

حيث انبثق عن تلك الجهود والثورات وثائق أصبحت تعرف بوثائق الحقوق. كما ترتب عن إعلان تلك الوثائق ضرورة دمجها في الوثيقة الدستورية أو إعطائها نفس القيمة القانونية التي تتمتع بها الوثيقة الدستورية في كافة الدول بما فيها الدول ذات الدساتير العرفية.

غير أن النص على تلك الحقوق والحريات في الوثيقة الدستورية لا يؤدي بالضرورة إلى احترامها وحمايتها.

فبإمكان أي دولة الآن من الدول المتخلفة أن تقتبس - عن أي دولة متطورة تحترم الحقوق والحريات - دستورها أو وثيقتها التي تنظم الحقوق والحريات، فهل هذا الاقتباس سيجعل من هذه الدولة تحترم الحقوق والحريات؟ لقد اقتبست بالفعل معظم الدول العربية والإسلامية والمتخلفة عموماً دساتيرها وأنظمتها القانونية عن الدول المتقدمة.

بل إن معظمها صادقت على الاتفاقيات الدولية المنظمة للحقوق والحريات. فهل أصبحت هذه الحقوق والحريات محترمة ومصانة في تلك الدول؟

إنه لا يمكن معرفة أو تقدير أهمية الدستور كوثيقة عليا تضمن الحقوق والحريات إلا من خلال إدراك المراحل الأولى والجذور التاريخية لحركة دسترة الحقوق والحريات.

إن العالم الحديث وحركات التحرر مدينة بصورة مباشرة وغير مباشرة لنظريات العقد الاجتماعي ورواده، وكذلك للثورات: الإنجليزية والفرنسية والأمريكية.

فالعالم مدين لرواد نظرية العقد الاجتماعي الذين أطروا وأسسوا بطريقة علمية لأولوية حقوق الإنسان، ولسلطة الشعب بدل سلطة الحكام. والذين جاهرُوا بأرائهم واضطهدوا بسببها، لا بقصد الوصول إلى السلطة، وإنما في سبيل الحرية، وفي سبيل تحقيق قاعدة أن لا أحد يملك الحق الإلهي على حياة الآخرين وأن الله لم يفوض أحداً لكي يتحكم بمصائر ملايين البشر ويسوقهم وفق رغباته وأهوائه.

إن العالم مدين للشعوب والقادة الذين تشبعوا بتلك الأفكار وتفاعلوا معها فتاروا ضد التسلط والظلم والقوانين الجائرة التي تعكس رغبات الأباطرة، وأهواء رجال الدين وتقاليدهم النبلاء.

هذه بعض ملامح أهمية هذا الموضوع، ولكن التساؤل الذي يطرح نفسه: هل أن مجرد وضع إعلانات أو وثائق لحقوق الإنسان، أو النص عليها في دساتير يعني احترامها أو ضمان استمرار تطبيقها؟ أم أن التفاعل والإيمان والحركة بين جهود المنظرين وإيمان القادة وحركة الشعوب في كل من بريطانيا وأمريكا وفرنسا، كل ذلك، ضمن استمرار احترام تلك الحقوق والحريات وجعل تلك الدول نموذجاً لها وجعل المضطهدين في غيرها ملاذاً وملجأً إليها؟

إن هذا المقال يهدف إلى إبراز أهمية العقد الاجتماعي وتأثيره في الثورات الثلاثة التي أثرت هي بدورها في دسرة الحقوق والحريات، كما يهدف إلى إبراز التفاعل بين التأطير والحركة الشعبية من أجل دسرة الحقوق والحريات.

وقد اتبع في دراسة هذا الموضوع المنهج التحليلي، وذلك من خلال تحليل فكرة العقد الاجتماعي كأساس للوصول إلى السلطة والتداول عليها، وكأساس لضمان الحقوق والحريات واحترامها. كما تمت الاستعانة بالمنهج

التاريخي لإبراز التطور والمراحل التي مرت بها فكرة العقد الاجتماعي وتأثيرها في الثورات الثلاثة المتتالية تاريخيا: الثورة الإنجليزية ثم الأمريكية ثم الفرنسية. لقد تم تقسيم الموضوع إلى ثلاثة محاور هي:

أولاً: الجهود الفكرية السابقة على العقد الاجتماعي في دسترة الحقوق والحريات

ثانياً: جهود رواد نظرية العقد الاجتماعي في دسترة الحقوق والحريات

ثالثاً: جهود الثورات: الإنجليزية و الأمريكية و الفرنسية في دسترة

الحقوق والحريات

أولاً: الجهود الفكرية السابقة على العقد الاجتماعي في دسترة الحقوق والحريات:

يرى بعض شراح القانون الدستوري أن الجذور الأولى لحركة الدسترة بالمعنى العام من حيث تقييد سلطة الحاكم بهدف ضمان حرية الشعب أو الأفراد ترجع إلى العهد اليوناني. حيث كان الحاكم أو الحكومة تخضع للقواعد القانونية.

و كان مجلس الشيوخ والحاكم يتم انتخابهما من قبل الشعب، وكان القاضي لا يخضع إلا للقانون¹.

ويرى البعض الآخر أن الإسلام في العصور الوسطى هو الذي أسس لأول دولة تحترم الحقوق والحريات،² ويخضع فيها الحاكم أو السلطة لقواعد قانونية وقيود تسمو على السلطة. وتنتقد وتتضبط بها سلطات الدولة، ولا يمكنها الخروج عنها. حيث تشكل حقوق الإنسان وحرياته فيها حواجز منيعة أمام سلطات الدولة، لأنها نابعة من تشريع إلهي.³

¹ Francis D. Wormuth, the origins of modern constitutionalism, Harper & Brothers Publishers, New York, 1949, pp.3-4.

² الشيخ محمد الغزالي، حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة، دار المعرفة، الجزائر، 2001، ص 08.

³ الدكتور عمر عبيد حسنة، حقوق الإنسان بين الشريعة والقانون، سلسلة كتب الأمة، 88، ص2.

و تعتبر وثيقة المدينة التي وضعها الرسول أساسا لتنظيم العلاقة بين المهاجرين والأنصار باعتبارهم مسلمين وبين اليهود باعتبارهم مواطنين في الدولة. حيث أثبت لهم حق الانتماء إلى ديانتهم اليهودية، وحرية التملك وأقر لهم حقوقهم وواجباتهم.¹

أما في أوروبا فإن أول حركة للمطالبة بالحقوق والحريات في مواجهة استبداد الحكم المطلق كانت بإعلان وثيقة العهد الأعظم الإنجليزي عام 1215. حيث أكدت بنودها على قاعدة أنه : " لا أحد فوق القانون بما في ذلك الملك أو المشرع."²

وإذا كانت تعتبر هذه الوثيقة رمزا لسيادة القانون على الملك، فإنها قد أقرت لأفراد الشعب الإنجليزي بالإضافة إلى ذلك، حق الأمن، وحق المحاكمة العادلة وفق إجراءات القانون، حيث جاء في البندين 39 و 40 منها:

" لن يقبض على رجل حر أو يسجن أو ينفى أو يقتل أو بأي كيفية يحطم أو يعتدى عليه، إلا بعد محاكمة قانونية من نظرائه أو طبقا لقوانين البلاد.

و لن نبيع رجلا أو ننكر وجوده أو نغمره حقا أو نضلّمه"³.

من خلال إيراد هذه الجهود السابقة على العقد الاجتماعي يمكن بلورة بعض النتائج التالية:

1- إن التركيز على هذه الجهود المذكورة أعلاه، لا يعني عدم وجود غيرها. وإنما تم إيرادها كنماذج مختلفة عن الجهود السابقة على العقد

¹ Constitution of Medina (pp 1-2) Dustur al-Madinah Mohammed (622) <http://www.constitution.org/liberlib.htm>. (18-05-2008).

² " no one, not even the king or a lawmaker, is above the law" Magna Carta (1215) <http://www.constitution.org/liberlib.htm>. (18-05-2008).

³ 39. No freemen shall be taken or imprisoned or disseised or exiled or in any way destroyed, nor will we go upon him nor send upon him, except by the lawful judgment of his peers or by the law of the land.

40. To no one will we sell, to no one will we refuse or delay, right or justice.

الاجتماعي، باعتبار أن الدراسة في هذا المقال لا تهدف إلى استقرار جميع الجهود، ولا يسمح المجال بذلك. وإنما تم إيراد الشائع منها والمتاح من خلال المراجع المتاحة أيضا.

2- إن هذه الجهود السابقة - سواء في العهد اليوناني أو الروماني أو العهد الإسلامي¹ أو حتى في أوروبا في العصور الوسطى وغيرها من الأماكن على مر العصور - وإن كانت جهودا معتبرة في وقتها على طريق دسترة الحقوق والحريات، فإنها لا ترقى إلى مستوى التنظير الذي وصل إليه العقد الاجتماعي خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر. فقبل هذا، لم تكن هناك نظرية متكاملة حول سمو مبادئ حقوق الإنسان وحياته الأساسية واعتبارها قواعد مستمدة من القانون الطبيعي، وجدت مع وجود الإنسان، قبل وجود الدولة والسلطة. وبالتالي لا يمكن تقييدها أو إهدارها مهما كانت المبررات، كما سيتضح لاحقا.

3- إن هذه الجهود لم تؤد إلى وضع وثائق دستورية أو وثائق عليا تتضمن أهم الحقوق والحريات الأساسية للإنسان، ولم تؤد في معظمها إلى الحد من سلطات الحكام والأباطرة والملوك، ولم تتطرق، حتى على مستوى التنظير، إلى مبدأ الفصل بين السلطات كأساس لمنع الاستبداد، وكضمانة للحقوق والحريات.

ثانيا: جهود رواد نظرية العقد الاجتماعي في دسترة الحقوق والحريات:

تعتبر نظرية العقد الاجتماعي من بين النظريات الفكرية التي ساهمت في إنتاج مفهوم حقوق الإنسان. وتكمن أهمية هذه النظرية في كونها:

² باستثناء عهد الرسول عليه الصلاة والسلام، الذي شهد أمرين بارزين على طريق دسترة الحقوق والحريات وهما:

أ- وثيقة المدينة التي يعتبرها البعض أول نواة لدسترة الحقوق والحريات.

ب- بيعة أهل المدينة للرسول قبل ذلك، واختيارهم له قائدا لهم من الناحية السياسية تعتبر تطبيقا فعليا لنظرية العقد الاجتماعي. رغم أن البعض لا يرى تشابها بين العقد الاجتماعي والبيعة. انظر الدكتور سعيد بو الشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، الطبعة الخامسة، 2002، ص 44.

- 1- أحدثت قطيعة بين السياسة واللاهوت وما جسده من استبداد، فقد قامت هذه النظرية في مواجهة نظرية الحق الإلهي للحكام،
 - 2- إيمانها العميق بحقوق الأفراد وحررياتهم، وإعطائها الأولوية لهذه الحريات باعتبارها وجدت مع الإنسان قبل وجود السلطة.¹
- وكان لرواد نظرية العقد الاجتماعي الأثر الأساسي في تقييد سلطة الحاكم وإقرار حقوق وحرريات الأفراد في ظل القانون الطبيعي². إذ يعتبر طوماس هوبز (Thomas Hobbes) في مؤلفيه : (De Cive (the citizen و Leviathan أول من أرسى قاعدة حق الأمن : كل إنسان له الحق في سلامة الجسم والحق في الحياة، لا أحد يمكن أن يكون عبدا ولا لأية سلطة الحق على حياة أو موت أي شخص.³
- كان هوبز يفرض الاستكانة إلى ما هو غيبي و فوق الطبيعية. وفي كل مؤلفاته كان يحارب الأشباح والقوى الخفية. و كتابه (لوثيان - التتين) خير دليل على ذلك. فقد انتقد هوبز في الفصل الأخير من كتابه هذا - تحت عنوان مملكة الظلمات- الخوف من الشياطين ، والعزائم والرقيات ، والأرباح التي كان يجنيها الكهنوت (رجال الدين) من تشجيعهم واستعمالهم لتلك العزائم والرقيات.

¹ محفوظ أبو يعلا، نظرية العقد الاجتماعي، منشور في الموقع التالي:

<http://freekolk01.mektoobblog.com/1310456>. (14-11-2008 at 11:01).

² لقد بدأت فكرة القانون الطبيعي قبل ذلك، على يد الفقيه الروماني شيشرون في كتابه (التشريع) الذي أكد فيه على نسبية القوانين الوضعية وعدم كفايتها في تنظيم حياة الإنسان، ميزا ضرورة احترام القانون الطبيعي باعتباره أزليا وقادرا على الانسجام مع طبيعة البشر، ومؤكدًا على احترامه بقوله: "يجب أن نكون عبيدا للقانون حتى نبقي أحراراً". كما يعتبر الفقيه الهولندي جريسيوس راندا لمدرسة القانون الطبيعي حيث يرجع له الفضل في تخليصها من الصبغة الدينية التي اتسمت بها في العصور الوسطى، ميزا أن الحقوق الطبيعية للأفراد نشأت ووجدت مع الإنسان قبل وجود الجماعة السياسية. انظر في هذا: د. محمد سعيد مجذوب، الحريات العامة وحقوق الإنسان، جروس برس، لبنان، 1986، ص 23 وما بعدها، و د. ادموند رباط، القانون الدستوري العام، دار العلم للملايين، بيروت، الجزء الثاني، 1971، ص 163 وما بعدها، ود. نعمان الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 183 وما بعدها.

³ "Chaque homme a droit à son corps, à sa vie, en consequence personne ne doit être esclave et aucun pouvoir n'a droit de vie et de mort sur personne". Olivier Camy, cours de droit constitutionnel général, p02, <http://www.droitconstitutionnel.net/protectionlibertés.html>. (18-05-2008. 16:04)

والى جانب طوماس هوبز كان جون لوك John Lock أول من
نظر في أوروبا لقاعدة التسامح مع الغير الذي يحمل أفكارا مختلفة:
"Classic statement of the case for toleration of those
holding different views"¹

وأول من نظر لفكرة حالة الطبيعة التي تسبق العقد الاجتماعي بصورة تجعل
هذه الفكرة قابلة لأن تكون مرجعية تؤسس عالمية حقوق الإنسان ، إذ يقول: "
لكي نفهم السلطة السياسية فهما صحيحا ونستنتجها من أصلها يجب علينا أن
نتحرى الحالة الطبيعية التي يوجد عليها جميع الأفراد، وهي حالة الحرية الكاملة
في تنظيم أفعالهم والتصرف بأشخاصهم وممتلكاتهم بما يظنون أنه ملائم لهم،
ضمن قيود قانون الطبيعة، دون أن يستأذنوا إنسانا أو يعتمدوا على إرادته، وهي
أيضا حالة المساواة، حيث السلطة التنفيذية والتشريعية متقابلتان لا يأخذ الواحد
أكثر من الآخر، إذ ليس كذاك حقيقة أكثر بداهة من أن المخلوقات المنتمية
إلى النوع والرتبة نفسها، المتمتعة كلها بالمنافع نفسها التي
تمنحها الطبيعة وباستخدام الملكات نفسها، يجب أيضا أن يتساوى
بعضهم مع بعضهم الآخر".²

حالة الطبيعة حسب لوك هي حالة الحرية والمساواة. وهي الحالة التي
وجد فيها الناس أحرارا ومتساوين في الحقوق والحريات قبل أن توجد السلطة.
والسلطة في نظره يجب أن تكون مقيدة بقواعد القانون الطبيعي³. ويجب أن
تمارس بالتساوي بين هيتين هما: السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية.

¹ <http://www.constitution.org/liberlib.htm> (18-05-2008. 16:04)

¹ نقلا عن محمد عابد الجابري، حالة الطبيعة والعقد الاجتماعي، مقال منشور في الموقع التالي:

<http://www.saudiinfocus.com/ar/forum/showthread.php?t=48767>. (17-12-2008)

² د. كريم يوسف أحمد كشاكش، الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1987، ص 46-47.

وعلى نفس المنوال جاء الفقيه جان جاك روسو¹ (1712-1778) Jean Jacque Rousseau في عصر التنوير عصر النهضة الأوروبية والذي بدأت تظهر فيه قيم الحرية والمساواة. قيم جديدة ثائرة على كل أشكال وأوضاع تبرر فرض سلطة الإنسان على الإنسان باسم المعتقد أو العادة أو الدين، وضد " تقديس سلطة الحاكم المستمدة من الأصل الشريف للنبلاء أو التفويض الإلهي .. والدعوة لفصل الدين والدولة وإعلان الإنسان مسؤولاً عن مدينته أو عالمه يحق له أن يختار ما يتوافق مع مصالحه."²

وانطلق روسو من نفس الفكرة التي انطلق منها جون لوك وهي فكرة حالة الطبيعية والعقد الاجتماعي، وتساءل أن الإنسان ولد حراً فكيف أصبح مكبلاً بالأغلال؟ ولإجابة عن هذا التساؤل ألف روسو كتابه "أصل عدم المساواة" وكتابه الشهير "العقد الاجتماعي"، لتأصيل فكرة أن السلطة لا يمكن أن تقوم وتندوم إلا وفق الإرادة المشتركة للأفراد، وبناء على اختيارهم الحر. وفي هذا يؤكد روسو بقوله:

"إن الزعم الذي يفترض القول بأن إنساناً ما يَهَب نفسه مجاناً هو ضرب من اللامعقول ويستحيل تصوره، فمثل هذا الفعل لا شرعي ولا مجرّد أن الذي يقوم به يفتقد الحسّ السليم.

و إذا قيل نفس الشيء على شعب برمته، فإن ذلك يفترض شعباً من المجانين. و ما كان الجنون يوماً أساساً للحقّ.

حتّى لو أن في مقدرة كلّ أحد أن يتنازل عن شخصه، فهو لا يستطيع التنازل عن أبناؤه - إنهم يولدون بشراً أحراراً، و حرّيتهم ملك لهم و ليس

³ ولد جان جاك روسو في جنيف عام 1712 لأسرة فرنسية الأصل استوطنت سويسرا بعد نزوحها عن موطنها هرباً من اضطهاد الكاثوليك الفرنسي، فقد كانت الأسرة من البروتستانت. وبعد تأليفه لكتابه أصل عدم المساواة والعقد الاجتماعي وانتشار أفكاره التحريرية والداعية إلى المساواة والحرية منعت السلطات الفرنسية والسويسرية آنذاك كتبه، فلجأ إلى لندن ببريطانيا، وبعد مدة عاد إلى بلده وتوفي سنة 1778.

² الأستاذ نجيب عبد المولى، التطور التاريخي لحقوق الإنسان، مقال منشور في الموقع التالي:

لأحد سواهم حقّ التصرّف فيها. في وسع الأب قبل أن يبلغوا سنّ الرشد أن يحدّد باسمهم شروطا لحفظ بقائهم و توفير رفاهيتهم، لا أن يهبّهم دون رجعة و دون شرط، ذلك لأن مثل هذه الهبة مخالفة لغايات الطبيعة و تتجاوز حقوق الأبوّة.

من اللازم إذن حتى يكون حُكما تعسّفا شرعيا، أن يكون للشعب في بداية كلّ جيل كامل الحرّية في أن يقبله أو يرفضه. لكن هذا الحكم سوف لن يكون تعسّفا وقتئذ ... إن تخلّى المرء عن حرّيته، إنما هو تخلّى عن صفته كإنسان، و عن حقوقه الإنسانيّة و حتى عن واجباتها.

و ليس من تعويض ممكن لأي يتخلّى عن كلّ شيء. إن مثل هذا التخلّي يتنافر مع طبيعة الإنسان، فتجريد إرادته من كلّ حرية إنما هو تجريد لأفعاله من كلّ صفة أخلاقية. ختاماً أقول أن اتفاقية تنصّ على السّلطة المطلقة من طرف، و على الطاعة اللامحدودة من الطرف المقابل لهيّ اتفاقية متناقضة و واهية. أليس من الواضح أن المرء لا يلتزم بشيء نحو من يحق له أن يطلب منه كلّ شيء؟ ألا يجز هذا الشرط بمفرده دون مقابل و دون بدّل إلى

بطلان العقد؟ إذ أي حق لعبدي عليّ و الحال أن كلّ ما لديه ملك لي، و حقه إنما هو حقي، هذا الحق الذي هو لي و على حسابي إنما هو كلمة خالية من كلّ معنى.¹

لقد حاول روسو من خلال مؤلفه أصل عدم المساواة أو أصل التفاوت بين الناس (1755) أن يثبت أن الإنسان خير بطبعه ولكن المجتمع هو الذي يحوله شريرا. إن مختلف أنواع وأشكال الظلم وعدم المساواة وجدت

¹ الحبيب الخشناوي، نص جون جاك روسو "في العقد الاجتماعي"، مقال منشور في الموقع التالي:

[http://minerve.org/content/view/121/141/index.php?option=com.content&task=view&id=169&Itemid=40.\(14-11-2008 at 11:50.\)](http://minerve.org/content/view/121/141/index.php?option=com.content&task=view&id=169&Itemid=40.(14-11-2008 at 11:50.))

في المجتمع ، وكانت نتيجة غير طبيعية للسياسات الخاطئة بفعل ممارسة السيطرة السياسية والفكرية.

وللقضاء على أسباب عدم المساواة اقترح روسو حلا طبيعيا تمثل في مؤلفه الثاني العقد الاجتماعي (1762)¹، الذي يتساوى بموجبه جميع الأفراد، وتؤسس بموجبه السلطة، وتصبح تعبيراً عن الإرادة العامة لجميع الأفراد، إذ يوضح روسو أن: " العقد أداة إرادية تنازل به الأفراد عن حريتهم الطبيعية إلى كل فرد آخر، وأذابوا إرادتهم الفردية في إرادة عامة مشتركة واتفقوا على قبول أحكام هذه (الإرادة العامة) كأحكام نهائية قاطعة، وكانت هذه الإرادة العامة هي السلطة صاحبة السيادة، وإذا ما فهمت هذه السلطة فهما صادقا فإنها سلطة (مطلقة) و (مقدسة) ولا يمكن الخروج عليها.

أما الحكومة فهي أمر ثانوي عرضي، فالملك والموظفون أو الممثلون المنتخبون ممثلون عن الشعب الذي يملك السلطة والسيادة."²

إن العقد الاجتماعي عند روسو ليس عقداً بين الأفراد مع بعضهم البعض كما يقول طوماس هوبز، ولا عقداً بين الأفراد والحاكم كما يقول جون لوك، وإنما هو عقد حسب روسو، يتحد فيه كل فرد مع الكل. فالأفراد يبرمون العقد بصفتين: باعتبارهم أفراداً منفصلين مع بعضهم باعتبارهم أعضاء في

¹ "Rousseau began to apply these principles to political issues specifically in his Discours sur l'origine et les fondements de l'inégalité parmi les hommes (Discourse on the Origin of Inequality) (1755), which maintains that every variety of injustice found in human society is an artificial result of the control exercised by defective political and intellectual influences over the healthy natural impulses of otherwise noble savages. The alternative he proposed in Du contrat social (On the Social Contract) (1762) is a civil society voluntarily formed by its citizens and wholly governed by reference to the general will [Fr. volonté générale] expressed in their unanimous consent to authority" : <http://www.constitutionorg/Liberlib.htm>

¹ العقد الاجتماعي: الأسس النظرية وأبرز المنظرين، ص07، منشور في الموقع التالي: <http://www.cofe1.com/showthread.php?t=11945>. (14-11-2008 at 11:50.)

الجماعة.¹ وسيكون كل شريك متحداً مع الكل ولا يتحد مع أي شخص بشكل خاص.

وبناء على العقد و شروطه، يدخل كل مواطن في علاقة مزدوجة مع غيره من المواطنين الآخرين، تتعين بموجبها الحقوق المدنية، وفي علاقة مع هيئة السيادة نفسها أي الدولة، المتكونة من مجموع المواطنين، تتحدد بموجبها الحقوق السياسية، وتفرض هذه العلاقة المزدوجة التزامات متبادلة.² وحسب فكرة روسو فإنه إذا كانت الحقوق والحريات سابقة على السلطة والدولة، إذ وجدت مع وجود الإنسان، فإن الدولة هي الإطار الأساسي الذي به تحفظ الحقوق والحريات. فالعقد الاجتماعي غايته المنفعة العامة، به تقام السلطة أو الدولة و به تحفظ حقوق الإنسان وحرياته. ويبدو مما سبق بيانه وكأن حقوق الإنسان أسبق من الدولة أو الوطن، وبالتالي أسبق من حقوق المواطن.

إن الترتيب النظري حسب العقد الاجتماعي لدى روسو يقتضي ذلك. فإن تطبيقه الواقعي قد لا يبدو كذلك.

" فعلى الرغم أن الجمعية الوطنية الفرنسية جعلت همها الأول أن تصوغ «إعلاناً لحقوق الإنسان والمواطن»، بمعنى أن الإنسان يأتي أولاً على حين يتأخر المواطن، فإن المرء ما يكاد يشرع في صوغ حقوق الإنسان حتى يتجلى له أن الأمر يحتاج إلى «الدولة» لتصير إطاراً لمجتمعه.

² د. بيبوني عبد الغني عبد الله، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف الإسكندرية، 1997، ص 59.

³ د. عصام عبد الله، عبء الحرية في أزمنة الأزمات، ص03، منشور في الموقع التالي:

<http://www.almotamar.net/news/documents/30894.doc>. (14-11-2008 at 11:50.)

فكأن ليس من الممكن بداهة أن تتخذ الإنسانية مطية أو وسيلة تحمل عليها الحرية المرغوبة، إذ أن مقرها هو «الوطن» وموضوعها هو «الشعب»، من هنا يتبين «أن الثورة الفرنسية قامت منذ البداية بتنشيط الوطنية والقومية».¹

ثالثاً- جهود الثورات: الإنجليزية و الأمريكية و الفرنسية في دسترة الحقوق والحريات:

لقد كان لنظرية العقد الاجتماعي ورواده الأثر المباشر والمحرك الأساسي للثورات الثلاثة -خاصة الثورة الأمريكية والفرنسية- التي قامت في المجتمعات الغربية ضد الاستبداد والقهر والحكم المطلق. إذ نتج عن هذه الثورات إعلان وثائق الحقوق في كل من بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا. ولهذا وجب التطرق لهذه الثورات الثلاثة، لبيان تأثير نظرية العقد الاجتماعي على كل منها.

غير أن الدراسة ستقتصر على الأسباب والنتائج دون الخوض في تفاصيل كل ثورة. لأن المقام لا يتسع لذلك. ولأن الهدف هو معرفة مدى تأثير الثورات المذكورة بالعقد الاجتماعي ومدى تأثيرها في دسترة الحقوق والحريات.

1- الثورة الإنجليزية:

قامت هذه الثورة ضد الحكم المطلق لأسرة آل ستيوارت بقيادة البرلمان والشعب حول الأوضاع المزرية التي كانت تعيشها انكلترا آنذاك. ومن أهم الأسباب التي أدت إلى قيامها ما يلي:

- الحكم المطلق للملك و اعتبار نفسه مفوضاً من قبل الإله.
- قيام الملك بإصدار القوانين دون الرجوع إلى ممثلي الشعب في البرلمان.
- الضرائب الباهظة المفروضة على الشعب مما ساعد على التمرد والعصيان.

⁴ نفس المرجع، ص 03.

- اعتقاد الشعب أن الملك اتبع المذهب الكاثوليكي.¹
- وأما النتائج التي ترتبت عن هذه الثورة فأهمها ما يلي:
- إصدار وثيقة الحقوق لعام 1689 والتي أصبحت جزءا مهما مكتوبا من الدستور البريطاني (الذي يوصف بأنه عرفي).
- تم اعتماد تداول السلطة بين حزبين كبيرين وهما حزب المحافظين وحزب العمال، فعندما يتولى أحدهما السلطة يقود الآخر المعارضة.
- إنشاء برلمان يتكون من مجلسين و هما مجلس العموم و مجلس اللوردات.
- تأثير هذه الثورة ومبادئها في الكثير من الفلاسفة والمفكرين الذين بدورهم أثروا بكتاباتهم في الثورة الفرنسية و الثورة الأمريكية.
- أصبح التمثيل النيابي في المجالس المنتخبة يقوم على أساس تمثيل المواطنين حسب الدوائر الانتخابية وليس على أساس
- الانتماءات الطبقية لرجال الدين والنبلاء.²
- تأسيس دولة قوية تدعى بريطانيا العظمى أو المملكة المتحدة (التي لا تغيب عنها الشمس) والتي أصبحت من أقوى الدول المؤثرة في العلاقات الدولية ومن الدول المؤسسة للأمم المتحدة والعضو الدائم في مجلس الأمن.

2- الثورة الأمريكية (1775 - 1783):

- من أهم الأسباب التي دفعت إلى الثورة:
- الحركات الاحتجاجية على الضرائب، التي أثقلت شعوب المستعمرات البريطانية في القارة الأمريكية بشتى أنواع الالتزامات الضريبية التي تدفع إلى الحكومة البريطانية.¹

1 الثورات السياسية في العصور الوسطى - ويكيبيديا، الموسوعة الحرة:

<http://wikipedia.org>. (04-12-2008)

1 الثورات السياسية في العصور الوسطى - ويكيبيديا، الموسوعة الحرة:

<http://wikipedia.org>. (04-12-2008)

- النفقات الهائلة التي واجهت الحكومة البريطانية من أجل بسط سيطرتها على تلك المستعمرات.

مما دفعها إلى فرض رسوم واسعة جديدة على الواردات والطوابع والوثائق القانونية والصحف مما أثار سخطا وتمردا واسعا في المستعمرات، وبدأ موضوع الاستقلال يطرح بجدية وعلى نطاق واسع.²

- أدى ذلك التمرد إلى تأسيس سلطات محلية في المدن والأقاليم، ثم شكلت المجالس المحلية فيما بينها مجلسا تشريعيًا على مستوى المستعمرات. وفي عام 1775 شكل المؤتمر الأمريكي جيشا عين على رأسه جورج واشنطن، الذي أعلن الاستقلال في 1776/07/04 وأصبح أول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية.

- " وفرت فرنسا سرا الدعم المالي والعسكري للجيش الأمريكي، وشغل بنجامين فرانكلين في عام 1776 منصب سفير الولايات المتحدة الأمريكي في باريس، وفتحت الموانئ الفرنسية للسفن الحربية الأمريكية، وانضم عدد من ضباط الجيش الفرنسي للثورة الأمريكية من أجل تدريب وتنظيم قواتها"

3

- اضطرت بريطانيا إلى الاعتراف بالولايات المتحدة الأمريكية في 03 سبتمبر 1783 بموجب معاهدة باريس.⁴

2 " فمراجعة قانون الملاحة الصادر سنة 1651، والتعديلات التي أجريت عليه سنة 1660 ثم سنة 1663 تظهر أن إنجلترا وصلت إلى حد تحديد نوعية المواد المسموح بإنتاجها من قبل المستعمرات، كما كان قانون 1730 منعا لكل المستعمرات من إصدار عملة ورقية خاصة بها. وتزايدت الضغوطات الاقتصادية من قبل بريطانيا وتتالي إصدار الضرائب الجديدة، فكانت ضريبة عام 1767 التي فرضت على المواد المصدرة إلى المستعمرات ومنها مادة الشاي، الأمر الذي أدى إلى احتجاجات وانتفاضات شعبية ودعوة إلى مقاطعة البضائع البريطانية. ولما تراجع التاج البريطاني عن هذه الضريبة استثنى مادة الشاي فاتفجر الوضع مرة أخرى، وتم إتلاف حمولات بعض السفن، وكان رد فعل البرلمان البريطاني موعلا في الصلف، حيث أصدر خمسة قوانين جائرة، منها أمر بإغلاق ميناء بوسطن بأكمله وعدم فتحه إلا بعد دفع ثمن الشاي. فقامت المستعمرات بمقاطعة تجارية لبريطانيا وتطور الأمر إلى احتكاكات عسكرية انتهت بإعلان الاستقلال".

الطيب بوعزة، الثورة الأميركية أو ثورة أكياس الشاي، مقال منشور في الموقع التالي:

<http://www.aljazeera.net/nr/exeres/34fde71b.htm>

2 إبراهيم غرابية، كتاب الثورة الأمريكية، وهو ملخص لكتاب: الثورة الأميركية لمؤلفه: جوردن. س. وود، ترجمة: نادر سعاد الناشر: الأهلية للنشر والتوزيع عمان - الأردن الطبعة: الأولى/ 2006

3 نفس المرجع.

4 الدكتور ميشال حنا، الثورة الأمريكية، مقال منشور في.

وأما النتائج التي تحققت من خلال هذه الثورة، فيمكن إجمال أهمها

فيما يلي:

- تحقيق الاستقلال وبناء دولة عصرية قوية.

- إعلان فرجينيا للحقوق الصادر في 15 ماي 1776 (والمكون من 16 مادة أو فقرة)، والتي أضيفت مواده إلى الدستور الأمريكي لاحقا. يعد هذا الإعلان من أهم إعلانات الحقوق والحريات. إذ يعتبر النموذج الذي حذت حذوه الكثير من إعلانات ودساتير الدول، ويعتبر مصدرا لإعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي.¹

- ساهمت هذه الثورة في تحرير الكثير من العبيد والسود، إذ أقدم الجيش البريطاني بتحرير الكثير منهم للمشاركة في الحرب من أجل التاج ضد الثوار. رغم أن التمييز العنصري استمر بعد الاستقلال.²

- ومع ذلك فإن الثورة قد نجحت في إقامة نظام جمهوري و ديمقراطي قائم على التعددية وحرية الأحزاب، والمساءلة للحكام واستقلال القضاء وحرية الصحافة والإعلام والشفافية ومساواة المواطنين أمام القانون دون تمييز بسبب العرق أو الأصل أو الجنس أو اللغة أو الدين أو .. " فقد استفاد باراك من ثورة الحقوق المدنية التي قادها القس الزنجي مارتين لوثر كينج في أوائل ستينيات القرن العشرين، والتي أعطت الزواج أو السود مثله حق التصويت والترشيح، وحق «الحلم» بأن يصل إلى أى موقع يؤهله له طموحه وقدراته.

http://www.boswtol.com/2006/5gadd/alfbaa_116_01.html. . (04-12-2008)

¹ This declaration served as a model for bills of rights in several other state constitutions and was a source of the French Declaration of the Rights of Man and of the Citizen", the Virginia Declaration of Rights, http://www.constitution.org/bcp/virg_dor.htm. . (18-05-2008. 16:04)

² "استعباد نصف مليون أسود تقريبا مع مجيء الثورة، وفي عيون الفكر الحديث شكل هذا الفصل وسطكل الحديث اللامع عن الحرية والمساواة تباينا منافقا في أثناء عصر الثورة، فقد عاش العديد من السود تحت نير العبودية في نهاية عصر الثورة أكثر من بدايتها." إبراهيم غرايبة، كتاب الثورة الأمريكية، وهو ملخص لكتاب: الثورة الأميركية لمؤلفه: جوردن. س. وود، ترجمة: نادر سعد الناشر: الألفية للنشر والتوزيع عمان - الأردن الطبعة: الأولى/ 2006

<http://www.ibrahimgharaibeh.com/archive/2007/3/174008.html>. (04-12-2008)

لقد كانت عبارة «إن لدى حلمًا» (I HAVE A DREAM) هي الصيغة التي أطلقها مارتن لوتر كينج من أكبر ميادين واشنطن عام ١٩٦٦، وجلجلت في كل أمريكا، وسمعها كل الزوج الأمريكيين ورددوها أطفالهم، ومنهم الطفل باراك حسين أوباما، الذي لم يكن قد تجاوز السادسة من عمره.¹

- لقد ألهم نجاح الثورة الأمريكية العديد من الثورات في العالم، أهمها الثورة الفرنسية التي ألهمت بدورها العديد من الثورات الأخرى. كما ساهمت الثورة الأمريكية في تحرير دول أمريكا الجنوبية تحت شعار أمريكا للأمريكيين.

- أما أهم نتيجة للثورة فهي تأسيس دولة قوية تدعى الولايات المتحدة الأمريكية، والتي ظلت تتوسع في كل الاتجاهات عبر السنوات التالية إلى أن أصبحت القوة العظمى الوحيدة في العالم.²

3- الثورة الفرنسية:

أما بالنسبة للثورة الفرنسية، فيمكن إجمال الأسباب التي أدت إلى قيامها في ما يلي:

- كانت فرنسا تحكم من قبل نظام ملكي مطلق وكانت رغبات الملوك هي القانون. وخاصة لويس السادس عشر الذي عاصر الثورة (1774-1793) والذي تميز بضعف الشخصية وسيطرة الحاشية عليه رغم تمسكه بالسلطة ورفضه كل أشكال التطوير والإصلاح. إذ تميز النظام بالفساد الإداري وانتشار الرشوة.³

1 د. سعد الدين إبراهيم، انتخاب أوباما: من ثورة أمريكية إلى ثورة كونية، مقال منشور في الموقع التالي: http://www.ahl-alquran.com/arabic/show_article.php?main_id=4422. (04-12-2008)

2 الدكتور ميشال حنا، الثورة الأمريكية، مقال منشور في الموقع التالي: http://www.boswtol.com/2006/5gadd/alfbaa_116_01.html. (04-12-2008)

1 د. مولود ديدان، مباحث في القانون الدستوري، دار بلقيس، الجزائر، 2007، ص 156.

- انتشار الظلم والقهر وعدم المساواة الاجتماعية: فقد انقسم المجتمع إلى ثلاث طبقات اجتماعية:

الطبقة الأولى:

تتكون من رجال الكنيسة الكاثوليكية، ورغم أن نسبتها واحد في المائة من عدد السكان إلا أنها " تملك العديد من الامتيازات منذ العصور الوسطى. كانت فقط محاكم الكنيسة هي التي تمتلك السلطة لمحاكمة القساوسة والأساقفة. لم يكن مفروض على رجال الدين دفع الضرائب.

وكانت الكنيسة تملك عشر الأراضي التي تمتلكها فرنسا، وكانت تحصل على الكثير من المال من خلال الإيجار والضرائب والرسوم، وكانت الطبقة العليا من رجال الدين هي التي تحصل على معظم هذا الثراء. كان من نتيجة ذلك أن أصبح هؤلاء الناس كسولين ومهملين لأعبائهم الروحية".¹

الطبقة الثانية:

وتتكون من النبلاء والأشراف " الذين يشكلون أقل من 2 بالمائة من الشعب. كانوا مازالوا يحصلون على امتيازات خاصة من عصور الإقطاع مثل الحق في حمل السيف وحق الابن الأكبر في وراثة الألقاب والأراضي والحق بحكم قرى المانور (Manor). كان النبلاء قليلا ما يدفعون الضرائب، وكانوا بالرغم من ذلك يجمعون الكثير من الضرائب والكثير من الأعباء الإقطاعية من الفلاحين، وكانوا يحصلون على أعلى المناصب في الجيش".²

الطبقة الثالثة:

¹ الثورة الفرنسية ، ويكيبيديا/

org/wiki/.. (04-12-2008). [http:// www.wikipedia](http://www.wikipedia)

² المرجع نفسه.

وهي الغالبية التي تضم باقي أفراد الشعب من تجار وصناع وأصحاب الحرف والأعمال كالأطباء والقضاة والمحامين، ثم يأتي في أسفل هذه الطبقة العمال والفنانين في المدن والفلاحين في القرى والأرياف.¹

- الأعباء المالية الضخمة التي تكبدها المجتمع الفرنسي نتيجة الحروب الكثيرة: فقد " خاض لويس الخامس عشر العديد من الحروب وترك فرنسا على شفا الإفلاس، في حين أن الدعم الذي قدمه لويس السادس عشر إلى المستعمرين أثناء الثورة الأمريكية أدى إلى زيادة تقادم الأوضاع المالية غير المستقرة للحكومة. الدين القومي بلغ ما يقرب من 2 مليار".²

- تأثر رجال الثورة الفرنسية ومفكرها بنظرية العقد الاجتماعي وبأفكار روسو، فقد أصبح "كتاب العقد الاجتماعي" إنجيل الثورة الفرنسية بعد وفاة روسو 1778 .

ففي سنة 1788م كان قادة الثورة يقرؤون العقد الاجتماعي في الشوارع ويهتفون له، وعنه قال نابليون: " لو لم يكن روسو ما حدثت الثورة الفرنسية " فروسو بذر بذور الثورة فيما كتب وشاركه في ذلك عدوه اللدود " فولتير "، إذ لم يجرؤ على النقد الحر أحد قبل الثورة الفرنسية إلا فولتير وروسو اللذين كانا من عشاق الحرية والصراحة في الرأي والقول، فكتب روسو يدافع عن الفقراء وينتصر للعامة تقوده العاطفة والوجدان الحي وقلبه الحساس.

وكتب فولتير يقوده عقله وذكاؤه النادر، واطلاعه الواسع، يعلي من شأن العقل والمواهب العقلية، مُطالباً بنقل السيطرة من رجال الكنيسة إلى رجال العقل والتفكير..³

وأما النتائج المترتبة عن الثورة الفرنسية فيمكن إجمالها في ما يلي:

⁴ حول تطور النظام السياسي الفرنسي : د. إسماعيل الغزال، القانون الدستوري والنظم السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الرابعة، 1989، ص 199 وما بعدها.
² المرجع نفسه.

³ <http://www.political-sa.net/vb/showthread.php?t=584140>

- إعلان وثيقة حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي التي أصدرتها الجمعية التأسيسية الوطنية في 26 أغسطس 1789 والذي نص على مبادئ العدالة والمساواة والأخوة. وكرس سلطة الشعب في اختيار ممثليه. كما أكد على أن كل مجتمع لا يتحقق فيه ضمان الحقوق، ولا يتحدد فيه مبدأ الفصل بين السلطات ليس له دستور.¹

- وضع دستور ينظم السلطة ويحمي الحقوق والحريات

- تأسيس الجمعية الوطنية كممثل للشعب، والتي أصبحت تتولى بالإضافة إلى التشريع مهمة تشكيل الحكومة ومساءلتها.

- إقامة نظام جمهوري. بعدما كان إمبراطوريا وملكيا استقر حاليا في الجمهورية الخامسة.

- شكل الهجوم على سجن الباستيل في يوم 14 يوليو 1789 تحطيما لمعنويات النظام الملكي المطلق في فرنسا ، ومنعطفًا في تاريخها، حيث اتخذ الفرنسيون هذا اليوم عيدًا وطنيًا لهم إلى يومنا هذا.²

- تأسيس دولة قوية أصبحت العضو المؤسس للأمم المتحدة والعضو الدائم في مجلس الأمن، والعضو الفاعل في الاتحاد الأوروبي.

خاتمة:

من دراسة موضوع جهود وحركة دسترة الحقوق والحريات يمكن إبراز أهم النتائج التالية:

1- لقد تبين أن التنظير وحده لحقوق الإنسان وحياته غير كاف لضمان حماية واحترام هذه الحقوق والحريات، ولا التخصيص عليها وحده في وثائق عليا أو دساتير مكتوبة. بل إن التفاعل بين المنظرين وحماس القادة

¹ <http://www.conseil.constitutionnel.fr/textes/d1789.htm>. (18-05-2008. 16:04)

² الثورة الفرنسية : (04-12-2008) <http://www.achamel.info/lyceens/cours.php?id=568>

المؤمنين وحركة الشعوب الراغبة في التحرر هي الضمانة الأساسية والكفيلة باحترامها وتكريسها مع النص عليها في تلك الوثائق أو الدساتير. ولقد تبين كيف كان قادة الثورة يقرؤون العقد الاجتماعي في الشوارع ويهتفون به.

2- لقد تبين أن النتيجة المشتركة بين الثورات الثلاثة: الإنجليزية والأمريكية والفرنسية أن كل منها تمخض عنها إعلان وثيقة للحقوق والحريات تتضمن قواعد قانونية ومبادئ أساسية وعليا لا يجوز لأية سلطة المساس بها.

3- أن كل من الثورات الثلاثة ترتب عنها وضع دستور (أمريكا وفرنسا) أو الاتفاق على قواعد عرفية (بريطانيا) يضع حدا وحلا سلميا لمسألة السلطة، ويبين كيفية ممارسة السلطة نيابة عن الشعب، وطريقة الوصول إليها، وكيفية التداول عليها.

4- أن كل من الثورات الثلاثة أدت إلى إقامة مجتمعات متحررة ودول عصرية قوية ومتطورة، قائمة على أساس أنظمة ديمقراطية، تحترم سيادة الشعب، وحرية الأحزاب والصحافة والإعلام، واحترام الأقليات، وتقوية المعارضة كأساس للتداول على السلطة، والشفافية في التسيير والإدارة، والمسؤولية. مما جعلها ملاذا لكثير من المضطهدين من دول أخرى.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

- 1- د. سعيد بوالشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الأول، الطبعة الخامسة، 2002.
- 2- د. كريم يوسف أحمد كشاكش، الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1987.
- 3- د. عمر عبيد حسنة، حقوق الإنسان بين الشريعة والقانون، سلسلة كتب الأمة، 88.
- 4- د. مولود ديدان، مباحث في القانون الدستوري، دار بلقيس، الجزائر، 2007.
- 5- د. إسماعيل الغزال، القانون الدستوري والنظم السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الرابعة، 1989.

- 6- د. بسيني عبد الغني عبد الله، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف الإسكندرية، 1997.
- 7- إبراهيم غرابية، كتاب الثورة الأمريكية، ملخص لكتاب: الثورة الأمريكية لمؤلفه: جوردن. س. وود، ترجمة: نادر سعاد: الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة، الأولى، 2006.
- 8- الشيخ محمد الغزالي، حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة، دار المعرفة، الجزائر، 2001.
- 9- د. محمد عابد الجابري، حالة الطبيعة والعقد الاجتماعي، منشور في الموقع التالي:
(http://www.saudiinfocus.com/ar/forum/showthread.php?t=48767-12-17). (2008)
- 10- د. عصام عبد الله، عبء الحرية في أزمنة الأزمات، ص03، منشور في الموقع التالي:
http://www.almotamar.net/news/documents/30894.doc
- 11- د. ميشال حنا، الثورة الأمريكية، مقال منشور في:
http://www.boswtol.com/2006/5gadd/alfbaa_116_01.html. (04-12-2008)
- 12- د. سعد الدين إبراهيم، انتخاب أوباما: من ثورة أمريكية إلى ثورة كونية، مقال منشور في:
http://www.ahl-alquran.com/arabic/show_article.php?main_id=4422.(04-12-2008)
- 13- محفوظ أبو يعلا، نظرية العقد الاجتماعي، منشور في الموقع التالي:
mektoobblog.com/1310456. (14-11-2008)http://freekolk01
- 14- د. محمد سعيد مجدوب، الحريات العامة وحقوق الإنسان، جروس برس، لبنان، 1986.
- 5- د. ادموند رباط، القانون الدستوري العام، دار العلم للملايين، بيروت، الجزء الثاني، 1971.
- 16- د. نعمان الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
- 17- الأستاذ نجيب عبد المولى، التطور التاريخي لحقوق الإنسان، منشور في الموقع التالي:
(http://www.aihr.org.tn/arabic/news/negib. conference1.doc-12-17-2008)
- 18- الحبيب الخشناوي، نص جون جاك روسو "في العقد الاجتماعي"، منشور في الموقع التالي:
http://minerve.org/content/view/121/141/index.php?option=com.content&task=view&id=169&Itemid=40.(14-11-2008)
- 19- الطيب بوعزة، الثورة الأمريكية أو ثورة أكياس الشاي، مقال منشور في الموقع التالي:
http://www.aljazeera.net/nr/exeres/34fde71b.htm. . (04-12-2008)
- ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:**

1- Francis D. Wormuth, the origins of modern constitutionalism, Harper & Brothers Publishers, New York, 1949.

- 2- The Virginia Declaration of Rights,
http://www.constitution.org/bcp/virg_dor.htm
- 3- Olivier Camy, cours de droit constitutionnel général,
<http://www.droitconstitutionnel.net/protectionlibertés.html>. (18-05-2008.
16:04)
- 4- Constitution of Medina (pp 1-2) Dustur al-Madinah Mohammed (622)
[http:// www.constitution.org/liberlib.htm](http://www.constitution.org/liberlib.htm). (18-05-2008) .
- 5- <http://www.conseil.constitutionnel.fr/textes/d1789.htm>. (18-05-2008.
16:04).